الفصل الأول

تحديد المفاهيم

عندما نتناول المرجعية الإسلامية للدولة الحديثة من زاوية رؤيتنا وتصوراتها، فإننا لا نقصد بذلك نموذج الدولة الدينية (الثيوقراطية ـ دولة الحق الإلهى للحكام)، سواء أرجعها البعض إلى مبادئ الإسلام نتيجة الفهم الخاطئ لرسالة هذا الدين الحضارية أو البعض الآخر إلى رؤية متأثرة بالتاريخ الكنسى فى العصور المظلمة فى أوروبا، فهذا النوع من نظم الحكم قد عفى عليه الزمن وطواه، وتجاوزه التاريخ والواقع عبر تجارب الشعوب فى بناء الدولة الحديثة، وهو على كل حال لا يمت للإسلام بأية صلة.

نحن ـ إذن ـ نتناول الموضوع من خلال رؤيتنا للدولة المدنية الحديثة ومقوماتها، أى بنيتها المؤسسية وأهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية.. الخ، ومرجعيتنا فى رؤيتنا لهذه الدولة هى الإسلام بمفهومه الشامل المعتدل والوسطى واتجاهه التجديدى وانفتاحه الحضارى وفكره المستنير.

إن مبدأ سيادة واستقلال الدول يؤكد حق الشعوب والحكومات فى اختيار وتطبيق منهاج للإصلاح ولبناء الدولة الحديثة يستمد من مرجعيات الإسلام العليا فى محتواه. منهاج للإصلاح والبناء الحديث للدولة يصب فى مصلحة الشعوب ويحقق نهضتها وتقدمها ويتجاوز تخلفها، منهاج يوفر الحرية والعدالة والمساواة والديمقراطية الحقيقية، منهاج يبنى اقتصادًا وطنيًّا قويًّا ويدعم القيم الأخلاقية وينهض بالعملية التعليمية والتربوية ويعمل على إقامة قاعدة علمية وتكنولوچية ومعلوماتيه وبحثية متطورة، منهاج يرتفع بمستوى معيشة الإنسان المواطن خاصة محدودى الدخل ومن يعيشون تحت

خط الفقر وينمى الوعى بالتكافل الاجتماعى، منهاج يحقق مستويات عالية فى مجالات التنمية ومعدلات النمو، منهاج يدعم الوحدة الوطنية ويدعو إلى تحقيق الوحدة القومية والوحدة الإسلامية، ومع ذلك كله يوجب على الحكومات أن تبنى جيشًا قويًا وحديثًا يحافظ على الاستقرار والسلام ويحمى المنجزات ويكون قادرًا على ردع العدوان[1].

إن هذا المنهاج هو القادر على بعث «روح» البذل والعطاء، والعمل والبناء، والتكامل والإخاء لدى الإنسان المواطن القوى الصلة بالله وبكلامه الذى يملك ضميرًا حيًا وأخلاقًا كريمة وثقافة عامة وعلمًا حديثًا وفهمًا مستنيرًا لرسالة الدين الحضارية. ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ۖ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ ۚ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾ [المائدة: ٨٤].

إن الدولة العصرية الحديثة لا تنبع من فراغ أيديولوچى، ولاتبدأ من الصفر، وإنما تنشأ وتتدعم وتقوى من خلال البناء على المستوى القائم لدولة ما عن طريق الإصلاح الذى يقوم على أساس المبادأة بالفعل وليس مجرد رد الفعل، الإصلاح الذى يستهدف تدعيم المبادئ والقيم التى تشكل فى مجموعها البنية المؤسسية للدولة الحديثة وبنية الإنسان الحديث، إنسان العلم والإيمان والأخلاق، الذى هو هدف الإصلاح والتغيير وصانعهما أيضًا.

وفى المعتقد الدينى الإسلامى، فإن شريعة القرآن إلهية المنشأ، شاملة المحتوى، عقلانية الموضوع، علمية المنهج وإنسانية التوجه، وهى مع السنة النبوية والفقه الاجتهادى ـ تنظم شئون الدين والدنيا للإنسان والمجتمع والدولة والأمة. ولكن ذلك لايعنى بالضرورة أن الجيل الحالى من المسلمين يحتكر الحقيقة وحده، فقد بلغت الحضارة الغربية الحديثة شأنًا متقدمًا فى تطبيق كثير من المبادئ التى دعا إليها الإسلام منذ نزوله بوحى السماء فى الوقت الذى أهمل المسلمون الأخذ بها، بما يعنى أن هذه الحضارة وتجارب دولها المتقدمة

(١) وتخصص الحكومة فى ميزانية الدولة الحديثة ما يكفى لبناء هذا الجيش وإجابة متطلباته من التسليح الحديث والمتطور والبحث العلمى والتصنيع... وغير ذلك من المتطلبات.

يمكن أن تكون عاملًا مفيدًا فى إثرائها لتجربة المسلمين فى بناء الدولة الحديثة ودون أن يؤدى ذلك إلى المساس بالأصول الثابتة للإسلام أو التعارض معها، بحيث يحقق المسلمون استقلالهم الحضارى الملتزم بهذه الأصول الثابتة والتى قد تتجاوز التجربة الغربية ذاتها إلى آفاق أوسع وأشمل من خلال رؤية إيمانية مستنيرة أكثر عدالة وأكثر تحديثًا وتجديدًا، فضلًا عن حسن ملائمتها للظروف الواقعية والأوضاع الاجتماعية والخصوصيات الثقافية ومستويات التطور لمجتمعات ودول المسلمين ذاتها وهى تتطلع إلى بناء تجربتها للدولة الحديثة، ووضع أسس وحدتها أو اتحادها، وسياسات انفتاحها على العالمين: الإفريقى والآسيوى، وسائر دول العالم المتقدمة فى الشرق والغرب فى إطار الإيمان بالحوار بين الحضارات ومرتكزاتها من القيم الدينية المتماثلة فى رسالات السماء الثلاث: اليهودية والمسيحية والإسلام، والعلم بأصول النهضة الشاملة، والعمل الجاد من أجل تحقيقها.

لقد أصبح من المعروف والثابت الآن لكل الناس فى الشرق والغرب، فضل الإسلام على حركات الإصلاح الدينى فى أوروبا: «... إن هذه الحركات التى قلمت أظافر الكهنة، وأبطلت صكوك الغفران، وهذبت تقاليد الرهبنة، وكسرت احتكار التفاسير الإنجيلية، وألزمت رجال الدين أن يرفعوا وصايتهم عن نشاط العقل الإنسانى، هذه الحركات لم تعرفها أوروبا إلا على أضواء الثقافة الإسلامية فى العصور الوسطى.. كما أن ما حفل به الإسلام من حريات، وما شرعه من عدالة ومساواة، وما ضمنه للجماهير من كرامة، لم يكن يدرس فى عواصم الأمة الإسلامية وحدها، بل عبر إلى أوروبا مع شتى الثقافات الأخرى، وظل يحرك الحياة الأوروبية حتى انفجرت فى ثورات التحرر تهتف بمبادئ ما كانت معروفة فى أرضها خلال القرون الماضية»[1].

إننا نؤكد على ضرورة أن لايمس الانفتاح الثقافى على الحضارة الغربية، خصوصية الثقافة الإسلامية المستنيرة وقيمها المستمدة من المستويات العالية والمتقدمة للإسلام

(١) الشيخ محمد الغزالى ـ رحمه الله ـ: «حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام وإعلان الأمم المتحدة»، الناشر نهضة مصر.

برؤيته الحضارية الشاملة والحديثة، بحيث يمكن للجيل المعاصر من المسلمين أن يفيد غيره ويستفيد أيضًا من غيره فى إطار عدم المساس بالأصول الثابتة لدينه، وهى التى لاخلاف حولها فى الثقافة الإسلامية الصحيحة المتصلة بالشريعة الغراء ومقاصدها وحكمة أحكامها.

وإذا أخذنا الولايات المتحدة الأمريكية كمثال، فإننا نستطيع القول بأن المؤسسين الأوائل لدستورها ولإعلان الاستقلال وتعديلاته ـ ومنهم رؤساء للجمهورية ـ من أمثال توماس چيفرسون (١٧٤٢ - ١٨٢٦) وچيمس ماديسون (١٧٥١ - ١٨٢٦) وچورچ واشنطن (١٧٢٢ - ١٧٩٩) و بنيامين فرانكلين (١٧٠٦ - ١٧٩٠) وچون آدمز (١٧٣٥ - ١٨٢٦) كانوا من أشد المناصرين لمبدأ فصل الكنيسة عن الدولة ، وكان توماس چيفرسون ـ على سبيل المثال ـ على دراية تامة بتيارات التنوير فى أوروبا وتأثر بها، كما كان موحدًا (أى قائلًا بإله واحد) ومسيحيًّا عقلانيًّا حتى أن خصومه اتهموه بالإلحاد. وقد وصفه مؤلفا كتاب «الدين والسياسة فى الولايات المتحدة»[1] بأنه: «كان مسيحيًّا ولكن ليس بالمعنى التقليدى، لقد كان مسيحيًّا بإيمانه القوى بتعاليم المسيح الأخلاقية، فقد نسب إلى المسيح كل الفضائل الإنسانية، ورفض ألوهيته، كذلك رفض معظم الأرثوذكسية التقليدية للمسيحية، ومن ثم نظر چيفرسون للمسيح من ناحية الأخلاقيات أكثر من الجانب الإلهى، وآمن چيفرسون بوجود حكمة عظيمة فى تعاليم المسيح، إلا أن هذه الحكمة قد حرّفها آخرون مثل رجال الدين والمؤسسات الدينية المنظمة لأسباب أنانية، وأراد چيفرسون فك طلاسم وتبسيط تعاليم المسيح، ونادى بوجوب قراءة الناس الإنجيل بنفس طريقة قراءتهم أى كتاب آخر، وأن عليهم استخلاص مظاهر الحكمة فيه ونبذ الأجزاء الخطأ، ولهذا فقد غربل وانتقى من الأناجيل العادية (مستخدمًا النسخ اليونانية واللاتينية والفرنسية والإنجليزية) إنجيله الخاص الرفيع (إنجيل چيفرسون) وكان بعنوان «حياة وأخلاق المسيح»، وقد نبذ الكم الأكبر من الإنجيل وتخير جزءًا صغيرًا من الأناجيل الأربعة وهو الذى شعر أنه صحيح

(١) مايكل كوريت وچوليا ميتشيل كوريت ـ من إصدارات مكتبة الشروق الدولية ـ ط٢ ـ ٢٠٠٥م.

ونافع، ولعدم ثقته برجال الدين والمؤسسات الدينية آمن چيفرسون بقوة بحرية الضمير والفصل بين الكنيسة والدولة»[1].

وترجع فكرة فصل الكنيسة عن الدولة فى الولايات المتحدة الأمريكية وفى الغرب المسيحى بصفة عامة إلى القرون الوسطى حين كانت الكنيسة ورجال الدين يتحكمون فى أمور الدولة، وحيث كانوا يفرضون مفاهيم دينية كنسية تحتكر فهم الأناجيل وتفسيرها ـ وبالتالى الحقيقة ـ وتعادى تطور العلوم، وتفرض نوعًا من الإرهاب الفكرى على العقول، وتصادر كل معلومات جديدة تتوصل إليها أبحاث ودراسات وتجارب العلماء فى ذلك الوقت حتى أنها كانت تكيل تهمة الكفر (الهرطقة) لكل من يخالفها فى الرأى مع القهر والتنكيل بمعارضيها.

وبالنسبة لمصر، يمكننا أن نقول أن التاريخ الفرعونى القديم هو بداية حضارتنا المتهية، وأن التاريخ القبطى هو مرحلة مؤقتة لحضارتنا فى الماضى، وأن التاريخ الإسلامى منذ فتح مصر هو استقرار حضارتنا فى الحاضر والمستقبل.

إن انتماءنا هو مصريتنا، وهويتنا هى عروبتنا، وذاتنا هى إسلامنا. ومن الضرورى الجمع بين تدعيم انتمائنا وتأكيد هويتنا وتحقيق ذاتنا، وتظل دول العالم الإسلامى هى الوطن الكبير لكل مواطن من أى دولة إسلامية ينتمى إليها الفرد ولو كان غير مسلم.

إننى أتصور دولة حديثة ذات مرجعية إسلامية، من حيث محتواها فى جوهرها وليس بالضرورة شكلها أو شعارها، تقوم على الأصول الأساسية للنهضة التى ترسى دعائمها مبادئ وتعاليم الإسلام الحضارية خاصة فى مجالات حيوية مثل القيم الأخلاقية، والعلم والتكنولوچيا، والاقتصاد الحديث، والديمقراطية والشورى، والثقافة الهادفة الدينية والعامة، والبنية الاجتماعية والقوة العسكرية.. وغير ذلك من مقومات الدولة الحديثة فى الرؤية الإسلامية المنفتحة على تجارب الآخرين استمدادًا وعطاءً من خلال رؤية مستنيرة لأصول الإسلام الثابتة والمتغيرات فى الفروع التى تتطلب الاجتهاد والتجديد بنظرة

(١) انظر فى موضوع كنيسة الموحدين، السفير محمد أمين جبر «الله جل جلاله بين التثليث والتوحيد» ـ الناشر: دار النهار بعابدين ويطلب أيضًا من مكتبة الشروق الدولية.

حديثة فاحصة وفاهمة للواقع ومستجدات ظروفه المحلية والإقليمية والدولية فى عالمنا المتغير، يوجهه الإسلام نحو الحوار لا الصراع، والعدل لا الظلم، والمساواة لا الهيمنة، وتبادل المعرفة والتكنولوچيا لا احتكارها، وتنوع الثقافات لا فرضها، وتطبيق القيم الأخلاقية الإنسانية المشتركة ووحدة المعايير السياسية المنبثقة منها، واحترام مصالح الذات ومصالح الآخر فى نفس الوقت، ونبذ استخدام القوة لتحقيق المصالح الذاتية أو ممارسة العلاقات الدولية فى ظل احترام حقوق الشعوب وحرياتها وسيادة الدول واستقلالها فى إطار النظام الديمقراطى الحقيقى.

إن الإسلام لا ينظم فقط شئون الشعائر التعبدية والأحوال الشخصية، ولكنه ـ وكما هو معروف ـ ينظم أيضًا شئون العقيدة والأخلاق (التربية والسلوك) وشئون منظومة الدولة والأمة وما يتصل بها من مؤسسات ونظم حكم وحقوق وحريات وواجبات، واقتصاد ومالية عامة واجتماع وثقافة ومعرفة وعلم... إلخ، والذى يؤمن بالإسلام ويختاره بحريته دينًا له فإنه يؤمن به فى حقيقة الأمر بهذا المفهوم له؛ ليظل من واجبات المؤمن الأولى فى كل وقت تطبيق مبادئ هذا الدين فى كل المجالات التى يشتمل عليها وينظمها، بفكر مستنير وفقه مجدد ورؤية منفتحة ووسطية واعتدال.

ومن المعروف أيضًا أنه منذ أغلق باب الاجتهاد عند المسلمين انقطعت أواصر الصلة بين الواقع وبين وحى السماء (الشريعة) وتأخر الفقه الإسلامى عن مواكبة مستجدات الحياة وظروفها الواقعية المتغيرة نتيجة توقف عملية الاجتهاد ذاته، فتراجعت المعارف التى ولدتها عصور الازدهار الحضارى للإسلام، ليفهم الناس منه أنه عبارة عن صلاة وصوم وحج وعمرة. وكان لابد من تصحيح هذا المفهوم السائد لدى عدد غير قليل من المسلمين، فجاء العلماء المجددون والمصلحون ودعاة التنوير؛ ليصلوا من فقه الشريعة ورؤاها ومقاصدها ما انقطع عبر تاريخ التراجع الحضارى من صلات بين الدين والدولة، وبين المجتمع والأخلاق، وبين الواقع ووحى السماء، وبين الشريعة والقوانين، وبين القرآن والدساتير، وبين النظرية والتطبيق.

وأكبر خسارة نتجت عن إغلاق باب الاجتهاد كانت هى تأصل مفهوم انفصال

الدين عن الدولة وتأخر الفقه السياسى والاقتصادى والاجتماعى عن مواكبة منظومة الدولة الحديثة.

ولِوَصْل ما انقطع عبر مسيرة تاريخ المسلمين، وإصلاح مافسد من مفاهيم بعض المسلمين عن الدين، وتصحيح ما اعوج من الرؤى والتصورات الإسلامية (التطرف ـ الجمود ـ العنف ـ الانغلاق...) وعلاج ما تخلف من السلوكيات والأخلاقيات، ينبغى التقدم إلى الذات وتحقيقها وتأكيد الهوية وتأصيلها، كخطوة لازمة فى الطريق المؤدى إلى التوافق والتآلف والتفاعل بين الإنسان والمجتمع والدولة والأمة فى إطار التعددية للمؤسسات السياسية والدينية تظلهما المساواة فى المواطنة وفى الحقوق والواجبات ضمن الهدف الواحد الذى يسعى إليه الجميع، وهو بناء الدولة العصرية الحديثة، الدولة المدنية القانونية.

إن بناء الإنسان الحديث وبناء دولته على أسس من مشروع حضارى شامل وفق مرجعيته الإسلامية هو حق طبيعى لكل حكومة وكل شعب يدين بهذا الدين فى مفهومه الشامل (دين ودولة)، كما أن المشروع ذاته لا يفرق فى محتواه الحضارى بين إنسان وآخر لأى سبب من الأسباب، سواء كان العرق أو الجنس أو اللون أو الدين؛ حيث إن المساواة فى المواطنة وفى حقوق وحريات الإنسان المواطن هى من أوليات المبدأ الإسلامى.

ومن ثم، فإن مثل هذا المشروع يؤكد على الوحدة الوطنية للشعوب والاستقرار الاجتماعى لها فى نفس الوقت الذى يحقق فيه الإصلاح المنشود لها حتى يأتى الإصلاح من الداخل ولا يفرض من الخارج، وفى تصورى أن هذا المشروع الشامل الذى يعنى الإصلاح للبناء القائم فى الدول يجب أن يتم عبر مراحل زمنية وفق خطط مدروسة ومحكمة، وواعية بالظروف القائمة فى محيطها المحلى والإقليمى والدولى حتى يتم نوع من التوافق والمواءمة بين الإنسان المواطن وبين الإصلاح الذى سيتحقق وما سيأتى به من مستجدات، وهو نفس المنهج الذى اتبعه النبى ﷺ فى صدر الدعوة الإسلامية.

وأتصور أن فقه الدولة فى الإسلام الذى تمتلئ به أدبيات هذا الدين خاصة فى العصر

الحديث، يحتاج إلى دراسات تختلط أكثر بالواقع بدلًا من الاكتفاء بصياغتها صياغة نظرية بحتة تركز على ماكان لاما يمكن أن يكون، وعليها أن تقدم اجتهادات فى كيفية تنزيل فقهها على الواقع فى مواءمة بين الظروف المستجدة فيه وبين سبل إصلاحه حتى يتمشى مع أحكام المرجعية العليا للإسلام، نظريًا وتطبيقيًا.

ذلك أن عرض فقه الدولة على المستوى النظرى فقط يجعل الشقة بعيدة بين أحكامه وبين ماهو ممكن فى الواقع وضرورى من أجل إصلاحه، ولكن ذلك لايعنى أن فقه الدولة النظرى غير مفيد، بل على العكس فإن منهج الإصلاح وخطواته العملية التطبيقية إنما يستمد رؤاه وتصوراته ومقترحاته من هذا الفكر النظرى الذى يمثل الأصول فى منهاج الإسلام الحضارى.

obeikan.com